

أثر مؤشرات كفاءة القطاع المصرفي العراقي في النمو الاقتصادي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

الباحث. م.م. محمد منعم غانم

مديرية تربية القادسية

Mohamd.khanem21@gmail.com

أ.د. نزار كاظم صباح الخيكاني

جامعة القادسية/ كلية الادارة والاقتصاد

Nazar.sabah@qu.edu.iq

المخلص:

تعد الكفاءة المصرفية واحدة من اهم المؤشرات الدالة على نجاح او فشل المؤسسات المصرفية، ويكتسب البحث اهميته من الدور الكبير للكفاءة المصرفية، وهدفاً مهماً للسياسات الاقتصادية في السعي نحو تحقيق النمو الاقتصادي لاسيما بعد التطور المالي الذي شهده العراق بعد عام 2003 من خلال التخلي عن سياسة الكبح المالي وتبني سياسة التحرر المالي، ويهدف البحث الى تبيان تطور الكفاءة المصرفية في العراق وتحليل وقياس اثر هذا التطور في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)، اذ اعتمد البحث على اسلوب الجمع بين المنهج الاستقرائي القائم على اسلوب التحليل الوصفي (الاستنباطي)، والاسلوب الكمي القائم على قياس أثر مؤشرات الكفاءة المصرفية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) من خلال تطبيق منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) باستخدام برنامج (Eviews: 12)، وقد تم التوصل الى مجموعة من النتائج كان من اهمها وجود علاقة تكامل مشتركة طويلة الاجل، وعلاقة توازنية طويلة الاجل بين مؤشرات الكفاءة المصرفية والنمو الاقتصادي في العراق. الكلمات المفتاحية: (الانفاق العام على الصحة، التنمية المستدامة).

The impact of the efficiency indicators of the Iraqi banking sector on economic growth for the period (2005–2021)

researcher. Mohammed Monem Ghanem

khanem21@gmail.com

Al–Qadisiyah Education Directorate

Professor Dr. Nizar Kazem Sabah Al–Khikani

Nazar.sabah@qu.edu.iq

Al–Qadisiyah University/College of Administration and Economics

Abstract:

Banking efficiency is one of the most important indicators of the success or failure of banking institutions. The research gains its importance from the great role of banking efficiency, and an important goal of economic policies in the pursuit of economic growth, especially after the financial development witnessed by Iraq after 2003 by abandoning the policy of financial repression and adopting the policy of financial liberalization. The research aims to demonstrate the development of banking efficiency in Iraq and analyze and measure the impact of this development on economic growth in Iraq for the period (2004–2021). The research relied on the method of combining the inductive approach based on the descriptive (deductive) analysis method, and the quantitative method based on measuring the impact of banking efficiency indicators on economic growth in Iraq for the period (2004–2021) by applying the methodology of the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model using the program (Eviews: 12). A set of results were reached, the most important of which was the existence of a long–term joint integration relationship, and a long–term equilibrium relationship between banking efficiency indicators and economic growth in Iraq.

Keywords: (Public spending on health, sustainable development).

المقدمة:

تعد الكفاءة المصرفية من اهم المؤشرات الدالة على نجاح او فشل المؤسسات المصرفية، وتحتل الكفاءة المصرفية موقعا مهما لاسيما في المرحلة الراهنة نتيجة للانفتاح الاقتصادي واتفاقات التجارة الحرة والإصلاحات الهيكلية في النظام المالي والمصرفي، اذ يعد التكوين الرأسمالي شرطا اساسا للنمو الاقتصادي، ولذلك فإنه في الأنظمة المصرفية غير المتطورة للبلدان النامية يعد تكوين راس المال صعب التحقق، ففي فترة الخمسينيات والستينيات وحتى السبعينيات من القرن الماضي، معظم حكومات بلدان العالم مارست دورا واضحا في التدخل في انظمتها المصرفية عن طريق احتكار ملكية المؤسسات المصرفية و التدخل المتزايد في الاعمال المصرفية مثل التحديد المركزي لأسعار الفائدة وتوجيه الائتمان وغيرها، هذه السياسات سميت بسياسات الكبح المالي، الا ان هذه السياسات أدت الى ضعف الجهاز المصرفي والى تقليل الادخار والاستثمار، ومن ثم تدهور النمو الاقتصادي، لهذا السبب بدأت الأصوات تتعالى من اجل التحرر المالي كبديل وحل، من اجل تحقيق معدلات ادخار واستثمار عالية، وايضا تحقيق الكفاءة للقطاع المصرفي هذا يؤدي الى معدلات نمو اقتصادية عالية، واتجهت نحو سياسات التحرر المالي بهدف زيادة كفاءة الانظمة المصرفية وتعجيل النمو الاقتصادي عبر التأثيرات الايجابية للتطور المصرفي على النمو الاقتصادي .

مشكلة البحث.

تعد الكفاءة المصرفية واثرها على النمو الاقتصادي من الموضوعات المهمة لصانعي السياسة الاقتصادية والنقدية في العراق، لرسم السياسات الصحيحة والملائمة للاقتصاد العراقي لاسيما في هذه المرحلة الراهنة من تاريخ تطور العراق، ومن ذلك يتبنى البحث مشكلة مفادها :
(هل استطاع العراق ان يحقق الكفاءة المصرفية في اقتصاده؟ وكيف كان تأثير ذلك على النمو الاقتصادي؟)

اهمية البحث

يكتسب البحث اهميته من الدور الكبير للكفاءة المصرفية، اذ اصبحت هدفاً مهماً للسياسات الاقتصادية في السعي لتحقيق النمو الاقتصادي لاسيما بعد التطور المالي الذي شهده العراق بعد

عام 2003 من خلال التخلي عن سياسة الكبح المالي وتبني سياسة التحرر المالي، فضلا عن التطورات التي جرت على النظام المصرفي و معرفة طبيعة الكفاءة المصرفية من خلال مجموعة مؤشرات للكفاءة، كما ان قياس الكفاءة المصرفية في النمو الاقتصادي امر مهم من وجهة نظر السياسة الاقتصادية فيما يتعلق بكفاءة القطاع المصرفي وتخصيص الموارد، ودرجة الامان، لان هذا التحليل يساعد على تكوين انظمة مصرفية فاعلة و رصينة.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها :

ان تطور كفاءة القطاع المصرفي العراقي ليس له تأثير في النمو الاقتصادي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١).

أهداف البحث

يهدف البحث الى :

- ١- بيان تطور الكفاءة المصرفية في العراق.
- ٢- تحليل وقياس اثر هذا التطور في النمو الاقتصادي للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢١) .

الحدود المكانية والزمانية للبحث

الحدود المكانية : بالنسبة لحدود الدراسة المكانية هي العراق
الحدود الزمانية : اما الحدود الزمانية فأنها تتضمن المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١).

المبحث الاول

الكفاءة المصرفية والنمو الاقتصادي (اطار مفاهيمي)

اولا: الكفاءة المصرفية

تعد الكفاءة أداة لقياس مدى نجاح الوحدة الاقتصادية من خلال تحكمها بالموارد المستخدمة بطريقة اكثر كفاءة أو خفض المدخلات وتعظيم المخرجات، وهناك العديد من التعريفات للكفاءة في الجانب الاقتصادي ولكن يعد الاقتصادي الايطالي (باريتو) اول من طور صياغة هذا المفهوم واصبح يعرف (بأمثلية باريتو) وحسب باريتو، ان اي تخصيص ممكن للموارد هو اما تخصيص كفوء او تخصيص غير كفوء واي تخصيص غير كفوء للموارد فهو يعكس عدم الكفاءة (بن ساحة، ٢٠١١):

(١٣٥)، وتعرف الكفاءة المصرفية، بأنها قدرة المؤسسة المالية على توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لديها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل قدر من الخسائر، وهو التوجيه الصحيح في امكانياتها المادية والبشرية من جانب، وتحقيق الحجم الأمثل من المنتجات المالية من جانب آخر، وفي الوقت الحالي تصب دراسة الكفاءة المصرفية بواسطة تحديد دور المصارف في الاقتصاد الوطني، أي من خلال ربط الأهداف المركزية بالاقتصاد الكلي (بن ساحة، ١٣٤: ٢٠١١)، والكفاءة المصرفية هي قياس الاهلية من عناصر الانتاج التي يمكنها ان تحقق افضل مستويات الانتاج، عبر استخدام الموارد المادية والمالية والبشرية لتحقيق افضل الخدمات المالية، فالمصارف مؤسسات مالية تقوم باتخاذ القرارات وتوجيهها لاختيار المزيج الأمثل من الموارد المتاحة (الخرجي وآخرون، ٢٠١٢: ١٩١)، فالمؤسسة المصرفية تعد فعالة اذا كان بإمكانها توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو أكبر عوائد ممكنة بأقل انحراف محتمل من حيث قدرتها المادية والبشرية من جهة وتحقيق الحجم الأمثل لها وتقديم مجموعة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى (الكعبي وآخرون، ٢٠١٧: ٧٢).

ثالثا: أهمية الكفاءة المصرفية.

يمكن توضيح أهمية الكفاءة المصرفية على النحو الآتي:

١. وجود ادارة كفوة تتماشى مع ارتفاع معدلات الكفاءة وتعمل على تخفيض مصاريف التشغيل وتؤدي الى زيادة ربحية المصارف.
٢. التخلص من القروض المتعثرة التي تؤثر في جودة الموجودات، اذ لا بد من الالتزام بمعايير الاقتراض التي وضعتها السلطات النقدية.
٣. الابتكار الجديد للأموال يتطلب السعي نحو تخفيض تكلفة الخدمات المقدمة مع الاحتفاظ بجودة مرتفعة ، وهذا يحقق معدلات عالية من النمو في حجم الودائع.
٤. تجنب المخاطر المتعلقة بالاستثمار الاموال المتاحة في المصرف من خلال الالتزام بمعدل كفاية مناسب.
٥. اتباع استراتيجية التنوع بالاستثمار والبحث عن فرص جديدة بإستثمار الاموال المتاحة لدى المصرف بأقل التكاليف وأرباح أكثر (عبد الرضا وآخرون، ٢٠٢١: ١٨٦-١٨٧).

ثالثاً: مفهوم النمو الاقتصادي.

النمو الاقتصادي هو الزيادات المطردة طويلة الاجل في نصيب الفرد من الدخل القومي، اي بمعنى الزيادات المطردة طويلة الاجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ، فعندما يرتفع نصيب الفرد من الدخل بعد ان يبرأ الاقتصاد من الكساد، فأن الزيادة تعد دورية وليست مطردة ثم لا يعد ذلك نمواً اقتصادياً، فهو النمو بنصيب الفرد من الدخل وحتى اذا زاد الدخل فإن هذه الزيادة يجب ان تكون اسرع من الزيادة السكانية لكي يتحقق النمو الاقتصادي(ابدجمان، ١٩٩٩: ٤٥٥)، وتختلف مفاهيم النمو الاقتصادي باختلاف الانظمة الاقتصادية والنتيجة النهائية واحدة تتمثل بالسعي لزيادة الانتاج والانتاجية ، فالنمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في اجمالي الدخل الوطني او اجمالي الناتج المحلي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وهذه الزيادة في نصيب الفرد يجب ان تكون ناتجة عن زيادة في الناتج المحلي الحقيقي او اجمالي الدخل الوطني وليست ناتجة عن تراجع في عدد السكان الذي يسمح بالوصول الى النتيجة نفساً(القرشي، ٢٠١٧: ٥) ، ويعرف ايضا بقدرة الاقتصاد على انتاج السلع والخدمات بشرط ان تكون هذه القدرة مصحوبة بالزيادة المستمرة للناتج ، وينبغي ان يصاحبها تغيرات كمية ونوعية في مختلف بنى الاقتصاد والمجتمع ، وكما يعرف النمو الاقتصادي بالارتقاء المتزايد في الدخل الحقيقي للفرد من جراء تحسين وسائل الانتاج وتجديدها باستمرار(الحسناوي، ٢٠٠٥: ٩٠-٩١)، وعرف مايكل ابدجمان النمو الاقتصادي بالزيادة المطردة طويلة الاجل لنصيب الفرد من الدخل الحقيقي ، ولكن عندما يزيد نصيب الفرد من الدخل بعد ان يشفى الاقتصاد من حالة الكساد فان الزيادة تعد دورية وليست مطردة ثم لا يعد ذلك نمواً اقتصادياً(ابدجمان، ٢٠١٢: ٤٥٥)، فيما عرف الاقتصادي الامريكي كوزنتس النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في امكانية البلدان على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الانتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات الأيدولوجية والمؤسسية التي يحتاج اليها الامر.

رابعاً: اهمية النمو الاقتصادي.

تبرز اهمية النمو الاقتصادي في تقدم البلدان وتطورها وتحسين اقتصادها من خلال ما يأتي:

- ١- يساعد النمو على تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع من خلال توفر فرص العمل وحل مشكلة الفقر وتقليل مستوى البطالة(الشرع، ٢٠١٥: ٢٥).
- ٢- تحسين السلع والخدمات التي تقدمها البلدان للمواطنين من خلال ما تقوم به من فرض الضرائب على الايرادات وتوفير راس المال المتمثل بالمستوى التعليمي للسكان والرعاية الصحية والخدمات العامة والاجتماعية وغيرها.
- ٣- تحسين اقتصاد البلدان من خلال زيادة الانتاج ورفع الاجور والارباح وزيادة دخل الافراد من الناتج المحلي الاجمالي فالنمو ضروري لتحسين رفاهية المجتمع ولكنه غير كاف فلا بد من توفر عدالة توزيع الزيادة في النمو للبلد.
- ٤- تحسين ميزانية البلدان من خلال خفض نسبة العجز المالي في الميزانية ، كما يساعد ميزان المدفوعات من خلال دعم الحساب الجاري ويحسن التوقعات المالية المستقبلية ويساعد على خفض العجز لميزانية البلدان في المستقبل(الشباني، ٢٠١٩: ٣٣).
- ٥- يعد النمو الاقتصادي احد المؤشرات المركزية لدليل التنمية البشرية ، فبدون نمو اقتصادي لا يمكن ان يتحقق تحسين في الاحوال البشرية ، عموما فالنمو الاقتصادي يعبر عن السرعة التي يزداد بها الناتج الحقيقي الاجمالي من السلع والخدمات في الاقتصاد، وبواسطة هذا المعدل فان النمو الاقتصادي للبلد اعتمد على فكرة الاكتفاء الاقتصادي والعمل على تشخيص الشروط اللازمة لنجاح الكفاءة الاقتصادية والاستعمال الامثل للموارد الاقتصادية النادرة(عباس، ٢٠٢١: ٥٤).

خامسا: انواع النمو الاقتصادي.

اذا كان النمو يتمثل بالزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معينة (سنة واحدة) لذلك يتوجب علينا التمييز بين الانواع الثلاثة للنمو الاقتصادي :

١- النمو العابر

هو النمو الذي ظهر نتيجة عوامل طارئة عادة ما تكون هذه العوامل خارجية ، وعند اختفاء هذه العوامل يختفي معها النمو الذي احدثته ، وهذا النوع تميزت به البلدان النامية اذ يأتي نتيجة تطورات

مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية والتي سرعان ما تختفي بالسرعة نفسها التي ظهرت بها(الزركوش، ٢٠١٣: ١٠).

ان هذا النمو يحصل في ظل بنى ثقافية واجتماعية جامدة ، لذلك من غير الممكن خلق الكثير من اثار المضاعف والمعدل ويؤدي في احسن حالاته الى نمو بلا تنمية(بن ساحة، ٢٠١١: ١٠).

٢- النمو الطبيعي.

هو النمو الذي يحدث بصورة عمليات موضوعية في مسارات تاريخية، وهو يتحقق بفعل قوى السوق الذاتية ودون اتباع التخطيط الاقتصادي اذ تحدث ظاهرة النمو تاريخيا في الانتقال من مجتمع الاقطاع الى المجتمع الرأسمالي عبر عمليات موضوعية.

تتمثل هذه العملية بالنقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الاولي لرأس المال، سيادة الانتاج السلعي لأغراض المبادلة ، تكوين السوق الداخلية، إذ يصبح لكل منتج سوق يتفاعل فيها الطلب والعرض(القرشي، : ٣٦).

٣- النمو المخطط.

وهو النمو الذي حدث نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته ، وترتبط قوة وفاعلية هذا النوع بكفاءة وقدرة المخططين ارتباطا وثيقا وبواقعية الخطط المرسومة وبفاعلية المتابعة والتنفيذ وتفاؤل المواطنين مع تلك الخطط ، وان هذا النمو ذاتي الحركة اذا استمر فترة طويلة من الزمن تزيد عن بضعة عقود يتحول الى نمو مطرد ومن ثم يصبح تنمية اقتصادية(القرشي، : ٣٨).

المبحث الثاني

تحليل مؤشرات الكفاءة المصرفية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١).

اولا: نسبة كفتية راس المال.

تعد النسبة المعيارية لكفاية راس المال والبالغة ١٢% والتي حددت من قبل البنك المركزي العراقي ، والتي يتوجب على المصارف العراقية العاملة في القطاع المصرفي العراقي الالتزام بها عدا فروع المصارف الأجنبية أن تحتفظ بنسبة كفاية رأس المال التي تقل عن ١٠% وهذه النسبة، اذا تمثلت نسبة كفاية راس المال العلاقة بين راس المال، والذي يمثل بسط النسبة، والموجودات المرجحة

بالمخاطر (مخاطر الائتمان، مخاطر التشغيل، ومخاطر السوق)، والتي تمثل مقام النسبة (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٨: ٣).

جدول (١)

مؤشرات الكفاءة المصرفية للجهاز المصرفي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

السنوات	كفاية رأس المال %	معدل التغير %	العائد/ الموجودات	معدل التغير %	العائد/ حقوق الملكية	معدل التغير %	السيولة	معدل التغير %
٢٠٠٤	١٠٥	-	0.09	-	30.30	-	12.1	-
٢٠٠٥	١٠٩	3.80	0.11	2.77	36.93	21.88	15.9	31.40
٢٠٠٦	١١٢	5.66	0.18	1.34	53.34	44.43	15.7	-1.25
٢٠٠٧	١١٦	3.57	0.19	5.55	45.82	-14.09	13.2	-15.92
٢٠٠٨	١٥٧	35.34	0.34	78.94	57.81	26.16	13.3	0.75
٢٠٠٩	١٣٨	-12.10	0.25	-26.47	36.30	-37.20	14.7	10.52
٢٠١٠	١٣٠	-5.79	0.20	-20	26.75	-26.30	24.4	65.98
٢٠١١	١٠٧	-17.69	0.64	220	23.01	-13.98	36.2	48.36
٢٠١٢	١٣٨	28.97	0.82	28.12	26.94	17.07	45.8	26.51
٢٠١٣	١٩٥	41.30	0.71	-13.41	19.22	-28.65	43.5	-5.02
٢٠١٤	١٠٤	-46.66	0.54	-23.94	13.52	-29.65	46.0	5.74
٢٠١٥	٨٧	-16.34	0.47	-12.96	10.33	-23.59	52.4	13.91
٢٠١٦	١٠٩	25.28	0.50	6.38	10.82	4.74	51.8	-1.14
٢٠١٧	٢١١	93.57	0.84	68	9.90	-8.50	55.4	6.94
٢٠١٨	٢٨٥	35.07	0.53	-36.90	4.30	-56.56	50.1	-9.56
٢٠١٩	١٧٣	-39.29	0.80	50.94	6.90	60.46	51.2	2.19
٢٠٢٠	٢٥٨	46.24	0.90	12.5	7.31	5.94	58.7	14.64
٢٠٢١	٢٤٣	-5.81	0.70	-22.22	9.5	29.95	55.1	-6.13
المتوسط	148.7	-	0.47	-	23.83	-	36.4	-

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية (سنوات متفرقة)
- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي ، سنوات متفرقة.

ثانيا: الربحية

١. العائد على الموجودات

اذ يلحظ من الجدول (١) بلغ مؤشر الربحية وفق العائد على الموجودات بلغ (0.09) عام ٢٠٠٤، ليسجل ارتفاعا تدريجيا للأعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٨) ليبلغ (0.34) عام ٢٠٠٨، وبمعدل نمو بلغ (78.94) عن عام ٢٠٠٧، ليتخفف مؤشر العائد على الموجودات الى (٠.٢٥%) عام ٢٠٠٩، وبمعدل نمو سالب بلغ (-26.47%) عن عام ٢٠٠٨، وذلك نتيجة لتداعيات الازمة المالية العالمية والتي انعكست على اداء القطاع المصرفي ككل، ثم انخفضت بمعدل نمو سالب بلغ (-20%) عام ٢٠١٠، لترتفع إلى (٠.٦٤%) عام ٢٠١١ وبمعدل نمو (٢٢٠%) هو الاعلى خلال مدة الدراسة، ثم أخذ مؤشر الربحية وفق العائد على الموجودات بالانخفاض للأعوام (٢٠١٣-٢٠١٥) لتبلغ (0.47) عام 2015، وبمعدل نمو سالب بلغ (-12.96%) عن عام ٢٠١٤، وهذا الانخفاض نتيجة للتدهور الامني، ولاسيما في اغلب المحافظات العراقية التي تم السيطرة عليها من قبل العصابات الارهابية، والحرب ضدها، ثم عادت الى الارتفاع بصورة تدريجية لعامي 2019 و 2020 وبمعدل (50.94%) و (12.5%) على التوالي، ونتيجة هذا الارتفاع تعود الى ارتفاع أرباح المصارف بمعدل أكبر من ارتفاع الموجودات، وبلغ المتوسط الحسابي لنسبة العائد على الموجودات (0.47)، وأن هذا الارتفاع نتيجة لتوجه البنك المركزي على حث المصارف على منح الائتمان من طريق عدد من المبادرات التي قدمها للمصارف.

٢. مؤشر العائد على حقوق الملكية.

يلحظ من بيانات الجدول (١) أن ربحية المصارف العراقية مرتفعة بالمقارنة مع نسبة الربحية المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي والتي حُددت بنسبة ٠.٥%. وقد بلغت نسبة الربحية في عام ٢٠٠٧ ٤٥.٨% مقارنة بالعام ٢٠٠٦ الذي بلغت فيه ٤٥٣.٣% وكان لديه معدل نمو سالب بنسبة -١٤.٠٩%. وقد انخفضت إلى ٣٦.٣% في عام ٢٠٠٩ مع معدل نمو سالب بنسبة -٣٧.٢٠%. واستمر انخفاض نسبة العائد على حقوق الملكية في الأعوام (٢٠١٠-٢٠١١) إلى ٢٣.٠١% و ٢٦.٧٥% على التوالي مع معدلات نمو سالبة بنسبة -١٣.٩٨% و -٢٦.٣٠% على التوالي بسبب الأزمة المالية التي تأثر بها الاقتصاد. وارتفعت نسبة الربحية في المصارف في

عام ٢٠١٢ إلى ٢٦.٩٤% مع معدل نمو بنسبة ١٧.٠٧%. وسجل مؤشر ربحية المصارف العراقية، المتمثل في العائد على حقوق الملكية، تراجعاً مستمراً خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٨، إذ بلغت أدنى نسبة في عام ٢٠١٨ وهي ٤.٣% مع معدل نمو بنسبة -٥٦.٥٦%، وهو أعلى معدل نمو سالب خلال فترة الدراسة. وتعد هذه النسبة أعلى من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي، وذلك نتيجة للارتفاع المتزايد في رأس المال للقطاع المصرفي العراقي وانخفاض صافي الربح المحقق خلال الفترة. بينما ارتفعت نسبة العائد على حقوق الملكية في عام ٢٠١٩ إلى ٦.٩٠% مع معدل نمو بنسبة ٦٠.٤٦% للمصارف العراقية. وتعكس هذه النسبة معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون وكفاءة الجهاز المصرفي ونجاحه في تحقيق الأرباح، والسبب الرئيس في زيادة هذه النسبة هو ارتفاع صافي الربح وزيادة قيمة الموجودات، لتستمر بالارتفاع حتى عام ٢٠٢١ لتبلغ نحو (9.5)، وبمعدل نمو بلغ (29.95) عن عام ٢٠٢٠.

ثالثاً: مؤشر السيولة

ونلاحظ من بيانات الجدول (١) ان نسبة السيولة وفق مؤشر نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع اخذت مساراً متذبذباً بين ارتفاع وانخفاض خلال مدة الدراسة (٢٠٠٤-٢٠٢١)، إذ بلغت النسبة عام ٢٠٠٤ (١٢.١%) لترتفع الى (١٥.٩%) عام ٢٠٠٥، وبمعدل نمو بلغ (٣١.٤٠%)، وهذا نتيجة لارتفاع الودائع من (٦٨٠٩.٨) مليار دينار عام ٢٠٠٤ الى (١٠٧٦٩.٩) مليار دينار عام ٢٠٠٥، وقد انخفضت هذه النسبة في عام ٢٠٠٧ وبلغت (١٣.٢%) وبمعدل نمو سالب بلغ (-) ١٥.٩٢% مقارنة مع عام ٢٠٠٦ إذ كانت تبلغ (١٥.٧%) وانخفاض هذه النسبة يعكس عدم قدرة المصارف على توظيف الاموال المتاحة لديها لتلبية الطلب على القروض والسلف فضلاً عن ارتفاع حجم الودائع، وأخذت نسب السيولة بالارتفاع التدريجي للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠) إذ بلغت (٢٤.٤%، ١٤.٧%، ١٣.٣%) وهذا الارتفاع اقل من النسب المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي ان لا تقل عن (٣٠%)، في حين أخذت نسب السيولة بالارتفاع تدريجياً للأعوام (٢٠١١-٢٠١٧) إذ بلغت اعلى نسبة لها (٥٥.٤%) عام ٢٠١٧ وبمعدل نمو (٦.٩٤%)، وهذا الارتفاع يقع ضمن النسب المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي التي يجب الا تتجاوز (٧٠%) وأنها

تعكس قدرة المصارف على توظيف الاموال المتاحة لديها لتلبية الطلب على الائتمان، بينما بلغت هذه النسبة (٥١.٢%، ٥٠.١%) للأعوام (٢٠١٨-٢٠١٩) على التوالي .

المبحث الثالث

قياس وتحليل أثر مؤشرات الكفاءة المصرفية في النمو الاقتصادي في العراق.

اولاً: قياس وتحليل أثر مؤشرات الكفاءة المصرفية على النمو الاقتصادي في العراق

١. نتائج اختبار السكون (اختبار جذر الوحدة)

للتحقق من استقرارية السلاسل الزمنية تم استعمال عدة اختبارات اهمها :

أ- اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)

يوضح الجدول (٢) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الانموذج، وفقاً لاختبار (ADF) ، وكانت النتائج تشير الى ان كل من (GDP, CAR, ROA, ROE) مستقرة عند مستواها الاصلي، اذ كانت قيمتها الاحتمالية اقل من (٠.٠٥%) عند مستوى (٥%) في حالة عدم وجود تقاطع واتجاه زمني اذ يمكن القول انه متكاملة من الدرجة (0)~، بينما المتغير (LR) لم يستقر في المستوى، ولكنه اصبح مستقراً بعد اخذ الفرق الاول له، اما في اختبار (P.P) فقد كان متغير النمو الاقتصادي (GDP) مستقراً عند المستوى الاصلي كما يتضح من نتائج الجدول (٢٦) وباقي المتغيرات مستقرة عند الفرق الاول، ونظراً لعدم تطابق نتائج الاختبارين لذا سيتم الاعتماد على نتائج اختبار (P.P) وان المتغيرات متكاملة بنفس الدرجة وهي (1)~ ما عدا متغير النمو الاقتصادي فهو متكامل من الدرجة (0)~.

الجدول (٢) نتائج اختبار ديكي - فولر للانموذج المقدر

نتائج اختبار جذر الوحدة لكل متغير قبل اخذ الفرق						
		GDP	CAR	ROA	ROE	LR
With Constant	t-	-	-	-	-	-
	Statistic	٢.٢٢٥٧٧٣	٢.٤٤٥٧٤٦	٢.٣٤١١٨٨	١.٧٩٥٠٢٦	١.٢٧١٥٨١
	Prob.	٠.١٩٩٦	٠.١٣٣٤	٠.١٦٢٤	٠.٣٧٩٧	٠.٦٣٨١
		no	no	no	no	no
With Constant & Trend	t-	-	-	-	-	-
	Statistic	٢.٩٣٩٢٨٠	٣.٦٧٤٠٣٨	٣.٦٦٨٤٤٢	٢.٤٧٥٥١٥	٢.١٣٧١٨٣

	Prob.	٠.١٥٨٢	٠.٠٣١١	٠.٠٣١٥	٠.٣٣٨٩	٠.٥١٥٩
		no	**	**	no	no
Without Constant & Trend	t-	-	٠.٣٨١٠٣٦	-	-	٠.٢٤٦٨٣٢
	Statistic	٢.١١٨٢٧٣		٠.٦١٩٦٩١	٢.٠٤٠١٨٧	
	Prob.	٠.٠٣٣٨	٠.٧٩١٢	٠.٤٤٥٣	٠.٠٤٠٥	٠.٧٥٤٨
		**	no	no	**	no
نتائج اختبار جذر الوحد لكل متغير بعد اخذ الفرق الاول						
With Constant	t-	-	-	-	-	-
	Statistic	٢.٣٨٦٩٢٤	٢.٩٦٧٥٣٥	٣.٢٤٨٧٩٣	٢.٧٢٠١٥٨	٢.٥٣٣٨٠٨
	Prob.	٠.١٤٩٧	٠.٠٤٣٥	٠.٠٢١٤	٠.٠٧٦٣	٠.١١٢٢
		no	**	**	*	no
With Constant & Trend	t-	-	-	-	-	-
	Statistic	٢.٣٨٧٨١٧	٢.٩٩٤٣٦٥	٣.٢٧٣٧١٥	٢.٥٥٠٨٧٩	٢.٥٦٦٢٦٠
	Prob.	٠.٣٨١٩	٠.١٤٢٠	٠.٠٧٩٥	٠.٣٠٣٧	٠.٢٩٦٧
		no	no	*	no	no
Without Constant & Trend	t-	-	-	-	-	-
	Statistic	٢.٣١٠٥٢٩	٢.٨٦٥٢٨١	٣.٢٣٩٨٠٢	٢.٤٦٥٥٧٢	٢.٣٧٥٢٢٧
	Prob.	٠.٠٢١٣	٠.٠٠٤٨	٠.٠٠١٦	٠.٠١٤٣	٠.٠١٨٠
		**	***	***	**	**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 12) اختبار فيليبس - بيرون

الجدول (٣)

نتائج اختبار فيليبس - بيرون للانموذج المقدر

p.p						
نتائج اختبار جذر الوحد لكل متغير قبل اخذ الفرق						
		GDP	CAR	ROA	ROE	LR
With Constant	t-	-	-	-	-	-
	Statistic	٢.٥٢٥٨٧٥	١.٣٧٢٥٣٣	١.٦٢٤٣٠٦	٠.٧٣٢٠٢٥	٠.٩٤٦٦٨٦
	Prob.	٠.١١٣٩	٠.٥٩٠٧	٠.٤٦٤٨	٠.٨٣١١	٠.٧٦٧٣
		no	no	no	no	no
With Constant & Trend	t-	-	-	-	-	-

	Statistic	٣.٣٣٤٤٦٩	٢.٢٥٧٤٨١	٢.٢٦٥٤٦٩	٢.٥٣٦٣٦٨	١.٣٠٥٨٦٧
	Prob.	٠.٠٦٩٤	٠.٤٥٠٧	٠.٤٤٦٥	٠.٣١٠٣	٠.٨٧٨١
		*	no	no	no	no
Without Constant & Trend	t-	-	٠.٢٨٥٧٧١	٠.٠٨٥٧٠٦	-	١.٤٩٤٢٠٩
	Statistic	٢.٠٦٣٠٢٥			٠.٩٨٩٣١٠	
	Prob.	٠.٠٣٨٣	٠.٧٦٥٨	٠.٧٠٦٦	٠.٢٨٦١	٠.٩٦٥٥
		**	no	no	no	no
نتائج اختبار جذر الوحد لكل متغير بعد اخذ الفرق الاول						
With Constant	t-	-	-	-	-	-
	Statistic	٣.٩٠٠٠٨٤	٣.٧٤٨٧٧٥	٣.٥٢١٨٩٢	٣.٥٠٥١٣٧	٢.٧٢٤٨٦٣
	Prob.	٠.٠٠٣٤	٠.٠٠٥٤	٠.٠١٠٣	٠.٠١٠٨	٠.٠٧٥٢
		***	***	**	**	*
With Constant & Trend	t-	-	-	-	-	-
	Statistic	٣.٨٣٦٢١٠	٣.٧٢٩٦٩٧	٣.٥٤٠٤٦٦	٣.٤٦١٥٦٠	٢.٧٥٤٣٢٤
	Prob.	٠.٠٢٠٥	٠.٠٢٧٠	٠.٠٤٣١	٠.٠٥٢٠	٠.٢١٩٢
		**	**	**	*	no
Without Constant & Trend	t-	-	-	-	-	-
	Statistic	٣.٩٣١٢٣٣	٣.٧٢٩٥٥٥	٣.٤٩٧٠٣٢	٣.٤٧٠٥٦٩	٢.٥٠٦٢١١
	Prob.	٠.٠٠٠٢	٠.٠٠٠٣	٠.٠٠٠٧	٠.٠٠٠٨	٠.٠١٢٨
		***	***	***	***	***

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 12)

٢. تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للأنموذج الثاني.

الجدول (٤)

تائج نتائج التقدير الاساسي لأنموذج (ARDL) الانموذج الثاني

Dependent Variable: GDP		
Method: ARDL		
Date: 06/07/24 Time: 15:03		
Sample (adjusted): 2004Q4 2021Q1		

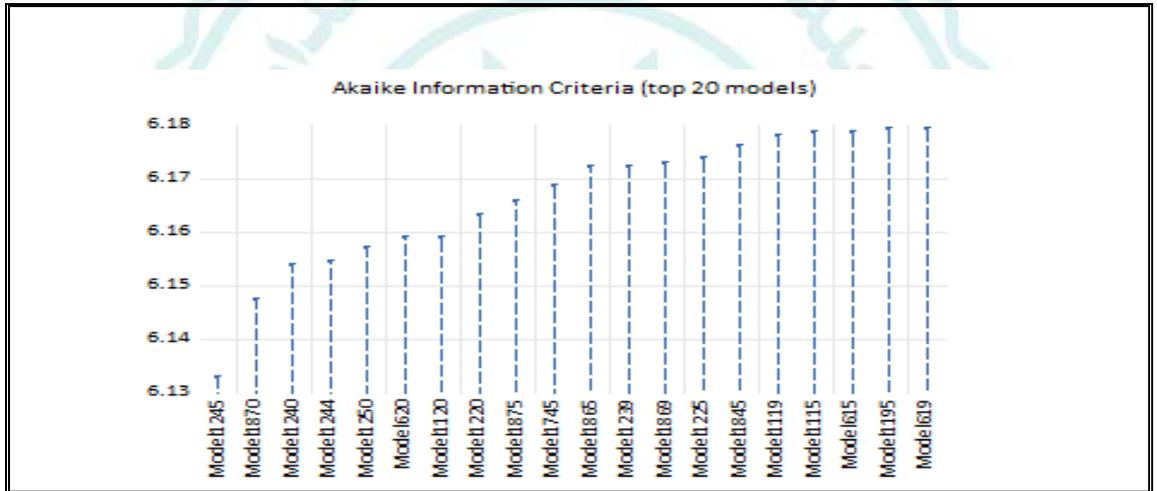
Included observations: 66 after adjustments					
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)					
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)					
Dynamic regressors (4 lags, automatic): CAR ROA ROE LR					
Fixed regressors: C					
Number of models evaluated: 2500					
Selected Model: ARDL(3, 0, 0, 1, 0)					
Note: final equation sample is larger than selection sample					
Variable		Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)		1.291317	0.131236	9.839659	0.0000
GDP(-2)		-0.439329	0.207624	-2.115977	0.0387
GDP(-3)		-0.225392	0.130191	-1.731242	0.0888
CAR		0.019160	0.014741	1.299774	0.1989
ROA		15.98708	7.930713	2.015843	0.0485
ROE		0.646668	0.323190	2.000888	0.0502
ROE(-1)		-0.688219	0.349824	-1.967330	0.0540
LR		-0.525018	0.218684	-2.400808	0.0196
C		14.36211	9.488948	1.513562	0.1357
R-squared	0.946551	Mean dependent var		12.37083	
Adjusted R-squared	0.939049	S.D. dependent var		19.68203	
S.E. of regression	4.859136	Akaike info criterion		6.125722	
Sum squared resid	1345.838	Schwarz criterion		6.424311	
Log likelihood	-193.1488	Hannan-Quinn criter.		6.243709	
F-statistic	126.1795	Durbin-Watson stat		2.029126	
Prob(F-statistic)	0.000000				

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews 12)

يلحظ من الجدول (٤) والذي يوضح نتائج التقدير الأساس لأنموذج (ARDL) المقدر، ان قيمة معامل التحديد (R-squared) بلغت (0.946551)، المتغيرات المستقلة متمثلة ب (CAR, ROA, ROE, LR) فسرت المتغير التابع (GDP) بنسبة (٩٤%) مما يؤكد صحة النموذج ككل، وكما اشارت احصائية (F) الى ان قيمتها بلغت (126.1795) وهذا يفسر ان الانموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي، وفقا لمعيار فترة الابطاء المثلى حسب معيار (AIC)، والتي كانت اقل قيمة له (3, 0, 0, 1, 0).

الشكل (1)

معيار (AIC: Akaike) للتخلف الزمني للأنموذج المقدر الثاني



المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 12)

٢. اختبار الحدود التكامل المشترك لمتغيرات الانموذج (ARDL).

الجدول (٥)

نتائج اختبار الحدود التكامل المشترك

Test Statistic	Value	k
F-statistic	٥.٥٠٧٠١١	4
Critical Value Bounds		
Signif	I(0)	I(1)

10%	2.2	3.09
5%	2.56	3.49
2.5%	2.88	3.87
1%	3.29	4.37

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 12)

يتضح من الجدول (٥) نتائج اختبار الحدود Bound Test للتكامل المشترك بين المتغيرات محل البحث، إذ يلحظ من خلال النتائج ان قيمة (F-statistic) المحسوبة بلغت (٥.٥٠٧٠١١) وهي أكبر من القيم الجدولية للحدود العليا والدنيا مما يعنى القيام برفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، وهذا يعنى وجود علاقة تكامل مشترك بين مؤشرات الكفاءة المصرفية والنمو الاقتصادي في العراق ، أي أن الشرط الأول للعلاقة طويلة الأجل، لذلك يجب التحقق من الشرط الثاني المتمثل بمعامل تصحيح الخطأ وفقاً لشروطه الرئيسية.

٣. نتائج تقدير معاملات الاجل القصير والاجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ للنموذج المقدر.

الجدول (٦)

تقدير معاملات معادلة النمو الاقتصادي القصيرة والطويلة الأجل

Short run and Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
D(GDP(-1))	0.664720	0.099485	6.681642	0.0000
D(GDP(-2))	0.225392	0.121488	1.855253	0.0687
D(ROE)	0.646668	0.301161	2.147246	0.0360
CointEq(-1)*	-0.373403	0.062285	-5.995039	0.0000
EC = GDP - (0.0513*CAR + 42.8145*ROA -0.1113*ROE -1.4060*LR +38.4628)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CAR	0.051311	0.039168	1.310046	0.1954
ROA	42.81453	18.29540	2.340180	0.0228
ROE	-0.111278	0.399723	-0.278387	0.7817
LR	-1.406035	0.514210	-2.734358	0.0083
C	38.46276	24.68482	1.558154	0.1247

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 12)

يلحظ من الجدول (٦) والذي يوضح نتائج تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي (GDP) كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة المتمثلة بمؤشرات الكفاءة المصرفية (CAR, ROA, ROE, LR) في الآجل القصير، وتبين ان معلمة تصحيح الخطأ* (١) (-CointEq) هي سالبة ومعنوية وبلغت (-0.373403)، وهذا يعني ان (0.37) من اخطاء الآجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً عبر الزمن لبلوغ التوازن في الآجل الطويل، أو بعبارة أخرى أن حوالي (0.37%) من عدم التوازن في صدمة السنة الأخيرة تم تصحيحه في السنة الحالية.

ويلحظ من نتائج الجزء السفلي من الجدول (٦) نتائج أثر العلاقة طويلة الأجل أي نتائج أثر متغيرات الكفاءة المصرفية في النمو الاقتصادي وكانت النتائج طويلة الأجل كما يلي:
أ. عدم وجود علاقة لنسبة كفاية رأس المال على النمو الاقتصادي في الآجل الطويل وذلك كون القيمة الاحتمالية اكبر من ٥% إذ بلغت (٠.١٩٥٤)، وهذا طبيعي جداً بالنسبة للاقتصاد العراقي، وذلك لان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط، مما يؤدي هذا الاعتماد إلى تجاهل دور القطاعات الأخرى، بما في ذلك القطاع المصرفي، في دعم النمو الاقتصادي، وتقلبات أسعار النفط والسياسات المرتبطة بإنتاج النفط قد تكون لها تأثير أكبر على الاقتصاد من الكفاءة المصرفية، فضلاً عن ضعف البنية التحتية المصرفية، إذ ان القطاع المصرفي في العراق غير متطور بما فيه الكفاية ليؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي، إذا كانت المصارف تعاني من نقص في الكفاءة أو التكنولوجيا أو التمويل، فقد لا تكون نسبة كفاية رأس المال مؤشراً كافياً للنمو الاقتصادي.

ب. وجود علاقة للعائد على الموجودات في الآجل الطويل على النمو الاقتصادي وذلك كون احتمالية وجود الخطأ كانت اقل من (٥%) إذ بلغت القيمة الاحتمالية (٠.٠٢٢٨)، أي أن احتمالية وجود الخطأ بلغت 0% وهذا يشير إلى وجود علاقة طويلة الأجل العائد على الموجودات والنمو الاقتصادي، وهذا ينطبق مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية، إذا كان العائد على الموجودات مرتفعاً، فهذا يشير إلى أن المصارف تعمل بكفاءة وتحقق أرباحاً جيدة، مما يعزز الثقة في النظام المصرفي ويشجع على زيادة الاستثمار والادخار، مما يدعم النمو الاقتصادي، إذ ان المصارف ذات

عائد مرتفع على الموجودات قد تكون أكثر قدرة على تقديم قروض بأسعار فائدة مناسبة، مما يسهم في تمويل المشاريع الاقتصادية الجديدة والتوسع في المشاريع القائمة. هذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

ت. عدم وجود للعائد على حقوق الملكية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذلك كون القيمة الاحتمالية أكبر من ٥% إذ بلغت (0.7817) .

ث. وجود علاقة عكسية للسيولة في الأجل الطويل على النمو الاقتصادي وذلك كون احتمالية وجود الخطأ كانت أقل من (٥%) إذ بلغت القيمة الاحتمالية (0.0083) ، أي أن احتمالية وجود الخطأ بلغت ٠% وهذا يشير إلى وجود علاقة عكسية طويلة الأجل للسيولة المصرفية والنمو الاقتصادي، وهذا مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية، وذلك لعدم وجود إدارة جيدة للسيولة ، وعدم ثقة المستثمرين في النظام المالي، مما ساهم على عدم جذب المستثمرين المحليين والأجانب، وضعف الاستثمارات الجديدة التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، فضلا عن انعدام دور السيولة العالية في تخفيض أسعار الفائدة، مما يقلل من تكلفة الاقتراض للشركات والأفراد، الذي يشجع على المزيد من الاستثمارات والاستهلاك، مما يعزز النمو الاقتصادي.

٥. الاختبارات التشخيصية للأنموذج المقدر.

اجريت عدة اختبارات على الانموذج من اهمها اختبار (Breusch-Godfrey Serial

Correlation LM Test) للارتباط التسلسلي ، ويستخدم للتحقق من وجود ارتباط ذاتي أو ارتباط

تسلسلي في بقايا نموذج الانحدار، واختبار (Heterodkedasticity)، للكشف عن عدم ثبات

التباين لحد الخطأ كما موضح في نتائج الجدول ادناه.

الجدول (٧)

نتائج اختبارات تشخيص الانموذج المقدر

:Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.698978	Prob. F(2,55)	0.5015
Obs*R-squared	1.635966	Prob. Chi-Square(2)	0.4413
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.477961	Prob. F(1,63)	0.1205

Obs*R-squared	2.459873	Prob. Chi-Square(1)	0.1168
---------------	----------	---------------------	--------

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 12)

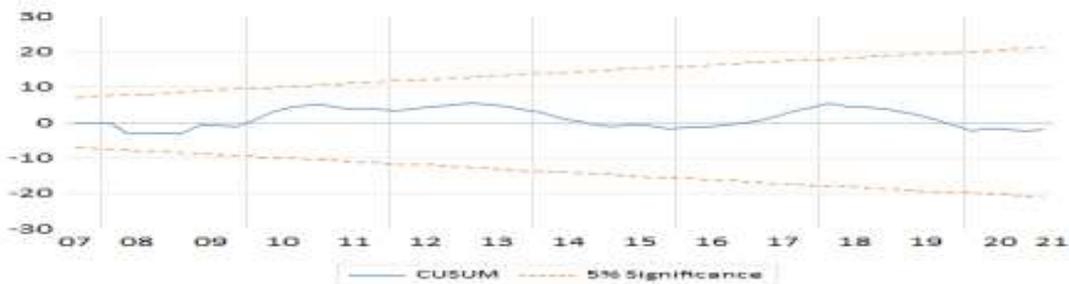
يلحظ من نتائج الجدول (٧) عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين، وفقاً لاختبار (Heteroskedasticity Tet)، ويتم تأكيد ذلك من خلال قيمة $prob.ch - square$ ، والتي بلغت (0.1168) وهي أكبر من (٠.٠٥) كمستوى معنوية أي قبول فرضية العدم التي تنص على تجانس البواقي وخطو النموذج من المشكلة، ويشير اختبار LM الى عدم احتواء النموذج على ارتباط ذاتي تسلسلي اذ يتضح من الجدول (٧) ان قيمة $value-p$ لهذا الاختبار اكبر من (0.05) فان ذلك إلى عدم وجود ارتباط تسلسلي.

٦. اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMSQ)

بهدف التحقق من استقرارية الانموذج المقدر هيكلياً، نستعمل اختبارين هما اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي، اذ يلحظ من خلال الشكلين (2) و (3) ان الخط المقدر يقع داخل الحدود ويتأرجح حول. القيمة الصفرية والحددين الأعلى والأدنى وعند مستوى معنوية (٥%) لكلا الاختبارين ، وبذلك فان المعلمات مستقرة هيكلياً وتتفق مع النتائج في الاجليين الطويل والقصير .

الشكل (2)

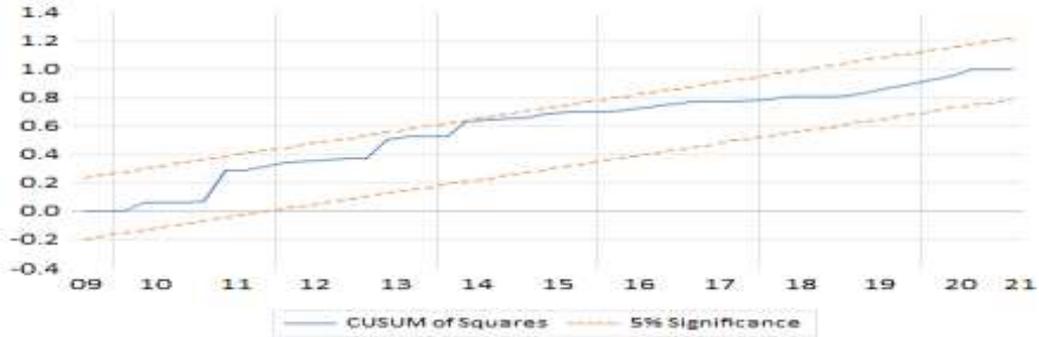
اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)



المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 12)

الشكل (3)

اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMSQ)



المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 12)

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات.

١- شهد القطاع المصرفي في العراق تطوراً بعد عام (2004) بسبب الاصلاحات التي شهدها هذا القطاع والتي انعكست على اغلب مؤشراتته، ولكن ما زالت هذه الاصلاحات دون مستوى معالجة الاشكاليات الجوهرية، فالمصارف الحكومية مركزة للغاية (احتكار) والمنافسة ضعيفة بين هذه المصارف، مما انعكس على ضعف ثقة الزبائن في النظام المصرفي، وكذلك لم يتمكن من لعب دور فعال في تطوير النمو الاقتصادي في العراق.

٢- تبنى العراق سياسة التحرر المالي بعد عام (2004) لما لها من اثار ايجابية على معدلات النمو الاقتصادي وما يعزز الكفاءة المصرفية والرفاهية الاقتصادية، وما نتج عنها من ترك قوى السوق في تحديد اسعار الفائدة على الودائع والقروض وحرية دخول المصارف الاجنبية للعمل في العراق.

٣- يتضح من خلال نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الانموذج، وفقاً لاختبار (ADF)، ان النتائج تشير الى ان كل من (GDP, CAR, ROA, ROE) مستقرة عند مستواها الاصلي، اذ

كانت قيمتها الاحتمالية اقل من (٠.٠٥%) عند مستوى (٥%)، بينما المتغير (LR) لم يستقر في المستوى، ولكنه اصبح مستقرا بعد اخذ الفرق الاول له.

٤- يتضح من نتائج التحليل القياسي وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل، وعلاقة توازنية طويلة الاجل بين مؤشرات الكفاءة المصرفية والنمو الاقتصادي في العراق.

ثانيا: التوصيات.

١- ضرورة تعزيز التطورات في النظام المصرفي بشكل يتلاءم مع التطورات العلمية والمكاسب المتحققة في مجال الاصلاح المصرفي لترتقي الى مستوى معالجة الاشكاليات الجوهرية في عموم الجهاز المصرفي

٢- ان التحسن في مستوى المنافسة بين المصارف يمارس اثره في تطور الكفاءة المصرفية وتحسين جودة الخدمات ومواكبة التطورات المالية الحديثة وانظمة العمل المصرفي ، وبالتالي يتحقق وظيفة النظام المصرفي في التخصيص الكفوء للموارد المالية الذي يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي

٣- لابد من قيام المصارف التجارية والخاصة بتوجيه نسبة من الائتمان نحو الاقتراض للمستثمرين لتوفير ائتمان كافٍ يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي ، وفتح المجال لهذه المصارف من تقاسم الحصص في السوق المصرفية وفق برنامج اصلاح شامل لتوفير متطلبات السوق المصرفية التنافسية

٤- لابد من تنويع مصادر الدخل القومي، من خلال تبني سياسات استثمارية سليمة وملائمة لجذب الاستثمارات الاجنبية باعتبارها احد مصادر التمويل الداعمة للنمو الاقتصادي ، وكذلك الالتفات الى قطاعات الى الصناعة والزراعة والسياحة لإعادة التوازن في الهيكل الاقتصادي للبلد.

٥- ضرورة تعزيز المؤشرات والنسب المعيارية للمصارف العراقية ،من خلال قيام البنك المركزي العراقي برفع مستويات الكفاءة المصرفية المتدنية بواسطة دعم قدرات الجهاز المصرفي في مواكبة التطورات المصرفية الحديثة ، المرتبطة بقنوات تحفيز النمو الاقتصادي.

المصادر:

١. الاء ناظم عباس، اثر مؤشرات العمق المالي في النمو الاقتصادي - دراسة تحليلية للقطاع المصرفي العراقي للمدة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩) ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠٢١.
٢. ابراهيم رسول هاني الحسنوي، اثر اسواق راس المال في النمو الاقتصادي ، دراسة تحليلية في بلدان عربية مختارة ، اطروحة دكتوراه جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠٠٥.
٣. ثريا عبد الكريم الخزرجي واخرون ، الكفاءة المصرفية بين المفهوم وطرق القياس ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، المجلد (١٨) ، العدد (٦٦) ، ٢٠١٢.
٤. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، دائرة مراقبة الصيرفة، قسم مراقبة المصارف التجارية، ٢٠١٨.
٥. رحيم كاظم حسن الشرع، قياس اثر النمو الاقتصادي على التشغيل في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، ٢٠١٥.
٦. علي احمد فارس الكعبي واخرون، تقويم كفاءة القطاع المصرفي العراقي باستخدام اسلوب تحليل مغلف البيانات (دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق لأوراق المالية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٦))، المجلة العراقية للعلوم الادارية، جامعة كربلاء، المجلد ١٧، العدد ٦٧.
٧. علي بن ساحة، التحرير المالي وكفاءة الاداء المصرفي في الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى البلداني الثاني حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات جامعة ورقلة ، الجزائر ٢٠١١ .
٨. علي حاتم القريشي، اقتصاديات التنمية ، حوض الفرات للنشر والتوزيع ، النجف الاشرف ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٧.
٩. علياء حسين خلف الزركوش، تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في العراق للمدة ١٩٩٠ - ٢٠١٠ ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٣.

١٠. غفران صباح عبود الشباني، السياسة الائتمانية للمصارف التجارية واثرها في النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٦) ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٩.
١١. مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة) ، ترجمة محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٩.
١٢. مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي : النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب : محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، الرياض - المملكة العربية السعودية ، ٢٠١٢.
١٣. مصطفى بن ساحة، اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بقرادنة ، ٢٠١١.
١٤. مصطفى سلام عبد الرضا واخرون، دور الاندماج المصرفي في تعزيز الكفاءة المصرفية وفق نموذج CAMEL دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخليجية للمدة (٢٠١٥-٢٠١٩)، مجلة الادارة والاقتصاد ، المجلد (١٠) ، العدد (٣٨) ، ٢٠٢١.